

دراسة حول
أهمية الحكم المحلي في ترسيخ
ودعم
العملية السياسية لليمن

أهمية الحكم المحلي في ترسيخ ودعم العملية السياسية لليمن

التمهيد:-

تختلف أنظمة الحكم المحلي من دولة إلى أخرى بحسب الطبيعة السياسية لكل دولة ومستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وجملة من الاعتبارات التاريخية لتطور كل منها بحيث يصعب معه وجود تماثل في شكل أو مضمون أو علاقات وحدات الحكم المحلي سواء فيما بينها أو بينها وبين السلطة المركزية ولما كان نظام الحكم المحلي في جوهره ، نظام يتيح للمواطنين إدارة شئونهم العامة المحلية بأنفسهم بما يجسد انصاع صور اللامركزية فإن نظام الحكم المحلي المطلوب ينبغي أن يقوم على جملة من المبادئ والأهداف التي تشترطها اللامركزية في التطبيق وما تتوخاه الدولة والمجتمعات المحلية من مرام وأهداف للحكم المحلي ومن خلال هذه الدراسة سنوضح التالي:-

1. مفهوم الحكم المحلي وخصائصه ومتطلبات نجاحه.
2. وضع الحكم المحلي الحالي في اليمن ومهامه المختلفة
3. التحديات الرئيسية التي واجهت تطبيق الحكم المحلي في اليمن.
4. المبادئ والأطر للحكم المحلي المنشود.

1- مفهوم الحكم المحلي وخصائصة ومتطلبات نجاحة:-

مفهوم الحكم المحلي:-

يعرف الحكم المحلي بأنه صياغة عمل جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي في إطار جغرافي يتمتع بالإستقلالية الإدارية النسبية التي تمكنه من إدارة شؤونه المحلية و يتفق نظام الحكم المحلي مع نظام الديمقراطية، فكلاهما يرمي إلى إشراك الشعب في ادارة شؤونه المشتركة ،ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة فإن الحكم المحلي يشير إلى وحدات سياسية في الدولة تنشأ بقانون لها صلاحيات إدارة الشؤون المحلية بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب ولها هيئة حاكم منتخبة أو معينة أو كليهما وبصورة عامة فأن الحكم المحلي هو أسلوب حكم يتم إتباعه لمعالجة التباين وحل النزاعات التي تحدث في المجتمع ويعمل على تحقيق المشاركة الشعبية بهدف حشدها لتتكامل مع الجهود الرسمية.

خصائص وأهداف نظام الحكم المحلي في اليمن:-

الكثير من الدراسات تشير الى أن أي نظام سليم للحكم المحلي ينبغي أن تتوفر فيه العديد من الخصائص الرئيسية والأهداف والتي تمثل مرتكزات هامة تم إستخلاصها من التعريفات المتعددة لمفهوم الحكم المحلي ويمكن إيجازها على نحو وجود قانون تنشأ بموجبة الوحدات المحلية وتحدد من خلاله الموارد المختلفة لتلك الوحدات وكذا السلطات والصلاحيات. ووجود رقعة جغرافية محددة المعالم وبها قدر من السكان كي يسهل في إطارها تنفيذ المهام وكذا المتابعة والتقييم وهيئة حاكمة منتخبه أو معينه أو كليهما معنية بوضع السياسات العامة و أجهزة تنفيذه معنية بتنفيذ السياسات العامة وضرورة وجود موازنة مستقلة تمكن من ممارسة السلطات وتنفيذ السياسات ، ويهدف نظام السلطة المحلية الى إحداث تنمية محلية مستدامة وصولاً إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وزيادة المساءلة والشفافية والحد من الفساد وبناء قدرات المجتمعات المحلية.

مكونات السلطة المحلية :-

تتكون السلطة المحلية من (رئيس الوحدة الإدارية (المحافظ / مدير عام المديرية - المجلس المحلي المنتخب للوحدة الإدارية (المحافظة / المديرية) الذي يضطلع بدور رقابي وإشرافي - الأجهزة التنفيذية في كل وحدة إدارية (فروع الوزارات والأجهزة) التي تضطلع بدور تنفيذي في تقديم الخدمات للمواطنين و تنفيذ المشاريع التنموية)

2- وضع الحكم المحلي في اليمن واهدافه و إختصاصاته

وضع الحكم المحلي في اليمن

صدر قانون السلطة المحلية في اليمن رقم (4) لسنة 2000م وذلك بتاريخ 10 فبراير ويعتبر قانون السلطة المحلية هو قانون اللامركزية الإدارية والمالية في اليمن

ووفقاً لذلك القانون يفترض أن الصلاحيات والإختصاصات للأجهزة المركزية يتم نقلها الى الوحدات الإدارية المحلية ، وللإحاطة بأن اليمن مقسم الى 22 محافظة و 333 مديرية وإستناداً الى القانون فإن لكل محافظة مجلس محلي منتخب إنتخاباً مباشراً من المواطنين ولكل مديرية مجلس محلي منتخب إنتخاباً مباشراً من المواطنين ومحافظ كل محافظة في اليمن ينتخب أنتخاباً غير مباشر وذلك من قبل المجلس المحلي للمحافظة.

ولكل مديرية مديراً عاماً يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء وهو بحكم منصبه يعد رئيساً للمجلس المحلي وله صلاحيات مالية وإدارية واسعة وتنظم تنفيذ القانون عدد من اللوائح التنظيمية والمالية والإدارية وتمثل اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (269) لسنة 2000م ، اللائحة المالية للسلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (24) لسنة 2001م ، اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (265) لسنة 2001م اللائحة التنظيمية لوزارة الإدارة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (23) لسنة 2001م ، قرار رئيس مجلس الوزراء (283) لسنة 2001م بشأن تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية والمشاركة على مستوى المحافظة.

وحدد القانون مقومات نظام السلطة المحلية في اليمن والمقومات الأساسية لنجاح الحكم المحلي بمايلي:-

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي و مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً حيث تمتع الوحدات الإدارية (المحافظة / المديرية) بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وموارد مالية وخطط وموازنات خاصة بكل وحدة إدارية وحسابات مستقلة سنوية و من خلال السلطة المركزية يتم الرقابة على أداء السلطة المحلية و تتمتع وحدات الحكم المحلي بسلطات مخولة بموجب قانون تمكنها من إدارة الشؤون المحلية ورقعة جغرافية محددة تتميز بتجانس سكاني وتمارس في تلك الرقعة الجغرافية تنفيذ السلطات والصلاحيات ، وتتمتع بموارد مالية وبشرية كافية تمكن وحدة الحكم المحلي من تنفيذ مهامها بكفاءة وفعالية دون الإعتماد على غيرها قدر المستطاع وهيئة حاكمة (منتخبة) تمثل مواطني المجتمع المحلي ، تعمل على إدارة الشؤون المحلية وتحقيق رغبات وتطلعات المواطنين في توفير الخدمات الضرورية وتحقيق التنمية المحلية على أن تتمتع وحدات الحكم المحلي بدرجة مناسبة من الإستقلالية تمكنها من ممارسة سلطاتها ورسم السياسات وإتخاذ القرارات وتنفيذها دون تدخل مباشر من الجهات الأعلى.

أهم إختصاصات المجلس المحلي

إقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة والحساب الختامي والتوجيه والإشراف والرقابة على اعمال الأجهزة التنفيذية مع تقييم مستوى تنفيذ الأجهزة التنفيذية لخططها وبرامجها ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند اخلالهم بواجباتهم من خلال مساءلة ومحاسبة رئيس الوحدة الإدارية (المحافظ / مدير عام المديرية) وسحب الثقة منه عند إخلاله بواجباته و مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة النافذة في كافة المجالات في اطار الوحدة الإدارية و دراسة الحالة المالية ومستوى تحصيل الموارد المالية المحلية وتنميتها والإهتمام بالشؤون العامة التي تهم المواطنين في الوحدة الإدارية وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها وإقرار مشاريع المخططات العمرانية و مناقشة الحالة الامنية في الوحدة الإدارية وإصدار التوجيهات والتوصيات المناسبة بشأنها.

سلطات وصلاحيات الأجهزة المركزية

تقوم الأجهزة التنفيذية المحلية تحت اشراف وإدارة ورقابة المجلس المحلي بإنشاء وتجهيز وإدارة كافة المشاريع التنموية والخدمية المدرجة في الخطة والموازنة السنوية المعتمدة للوحدة الإدارية، وكما اعتبر قانون السلطة المحلية الأجهزة التنفيذية في كل وحدة محلية أجهزة محلية، وتمثل الجهاز الإداري والفني والتنفيذي للمجلس المحلي المنتخب وحدد القانون سلطات وصلاحيات الأجهزة المركزية بحيث تتضمن المهام تنفيذ المشاريع ذات الطابع الوطني العام ورسم السياسات العامة من خلال سن اللوائح التنظيمية الرقابة، التأهيل، التدريب و تنفيذ المشاريع التي يتعذر تنفيذها على السلطة المحلية وبناءً على طلب منها.

الموارد

موارد الوحدات المحلية

حدد القانون موارد الوحدات المحلية كما يلي: الموارد المحلية (تجبي في المديرية لصالحها وتتكون من (27) وعاءً و الموارد المشتركة على مستوى المحافظة (تجبي في مديريات المحافظة لمصلحة المحافظة ككل وتتكون من (28) وعاءً) موارد عامة مشتركة (تجبي تحت اشراف وزارة الإدارة المحلية في العاصمة، الدعم المركزي (المقدم سنوياً من الدولة للوحدات الإدارية).

حدد القانون سلطات وآليات إعداد الخطط التنموية والموازنات المحلية كما يلي:

قرر قانون السلطة المحلية بأن يكون لكل وحدة إدارية على مستوى المحافظة والمديرية خطة تنموية وموازنة سنوية مستقلة تعد من قبل الأجهزة المحلية تناقش وتقر الخطة التنموية والموازنة السنوية للوحدة الإدارية في المحافظة والمديرية من قبل مجالسها المحلية و تشمل موازنة التشغيل الخاصة بالمجلس المحلي على الاعتمادات اللازمة لتسيير عمل المجلس المحلي بما يمكنه من أداء دوره الرقابي والاشرافي.

نسبة الموارد المالية للسلطات المحلية من مصادرها المختلفة 23% من مجموع الإيرادات العامة للدولة ونسبة النفقات الجارية للسلطات المحلية (الأجور والمرتبات و نفقات التشغيل الأخرى) 84% من إجمالي موازنة السلطة المحلية في حين تشكل النفقات الاستثمارية 16% و موازنة السلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات (الجارية والاستثمارية) تشكل حوالي 19% من إجمالي الموازنة العامة للدولة.

3- التحديات التي واجهت تطبيق قانون السلطة المحلية لليمن

رغم إجماع العديد من الباحثين حول أهمية قانون السلطة المحلية رقم(4) والذي صدر عام 2000م وأن تطبيقه كان سيؤدي الى إحداث قدراً كبيراً من اللامركزية في اليمن وسوف يعالج الكثير من المشاكل والمعوقات التي واجهت التنمية المحلية وكذا سوف يساعد على إيجاد قدراً كبيراً من الاستقرار والعدالة في عملية التنمية المستدامة في اليمن ، إلا أن هناك العديد من التحديات التي أعاقت تنفيذ القانون على مستوى الواقع وجعلته عبارة عن نصوص جميلة لم ترى التنفيذ الواقعي في الواحدات المحلية سوى على مستوى المحافظات أوالمديريات ويمكننا إيجاز أهم تلك التحديات لم تتوفر إرادة سياسية للحكومات المتعاقبة منذ عام 2000م لتعديل 70 قانوناً ولائحة و قرار تتعارض مع تشريعات السلطة المحلية وترتب على ذلك حدوث ارتباكات وازدواجية في مهام واختصاصات الأجهزة التنفيذية المحلية.. بل أنه صدرت قوانين وقرارات جديدة خلال السنوات اللاحقة لصدور قانون اللامركزية فيها ما يتعارض مع القانون ومبادئ اللامركزية؟ و العديد من الاجهزة المركزية لعبت دوراً مقاوماً للتوجه اللامركزي في إدارة التنمية المحلية إضافة الى الضعف الذي شهدته هذه الاجهزة في جانب تقديم الدعم والمساندة للسلطات المحلية ووزارة المالية من أهم الجهات المشاركة في تنفيذ نظام اللامركزية في اليمن منذ بدء تنفيذ هذا النظام؛ لكنها بالمقابل لعبت دوراً سلبياً في تنفيذه، لأنها انفردت في إدارة الجانب المالي بواسطة ممثلها في المحليات وفي ذات الوقت عمدت الى تحميل السلطات المحلية مسؤولية كل تقصير مما ولد احباطا لدى القيادات المحلية.

تدني مستوى الخدمات العامة المقدمة للمجتمعات المحلية بسبب قلة الاعتمادات المالية و ضعف الرقابة المجتمعية وقصور في فهم أساليب المحاسبة والمساءلة والشفافية بسبب محدودية وعي المواطنين بأبعاد نظام اللامركزية وضعف ومحدودية القدرات الرقابية للأجهزة المركزية والوزارات على أداء أجهزة السلطة المحلية والبنى الاقتصادية في العديد من المناطق الريفية قواعد المعلومات المحلية من خلال غياب استراتيجية وطنية لتدريب وتأهيل القدرات البشرية للسلطات المحلية أداء الى ضعف تنسيق الأدوار بين برامج التدريب المنفذة وقيام أطراف عديدة حكومية وجهات مانحة ومنظمات مجتمع مدني بالتدريب على المستوى المحلي وتنفيذ برامج متشابهة ومكررة.

4- المبادئ والأطر للحكم المحلي المنشود في اليمن.

رغم أن هذا العنوان يحتاج الى دراسة منفصلة ومتكاملة تستخدم أسلوب البحث المقارن للوصول الى التحديد الواضح لتشخيص مشكلة الحكم المحلي في اليمن ومعوقاته وصولاً لدراسة مقارنة تقوم بالتحديد الواضح للحكم المحلي المطلوب لليمن كأساس لإنهاء الصراعات المرحلية المختلفة، وتعتبر وثيقة مخرجات الحوار الوطني أساساً هاماً لإنجاز هذا الهدف لما بذل فيها من جهود وما حدث حولها من توافقات لمعظم التوجهات والكيانات الإجتماعية المختلفة.

وإستناداً لما سبق سنحاول هنا إيضاح بإيجاز لأهم المبادئ والأهداف التي يفترض أن يركز عليها أي نظام محلي منشود المبادئ التي يجب أن يقوم عليها نظام الحكم المحلي التمثيل للمجتمعات المحلية عبر مجالس محلية منتخبة مباشرة من قبل المواطنين تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في إدارة الشأن المحلي تتمتع وحدات الحكم المحلي بالشخصية الاعتبارية و التزام المسؤولية السياسية والاجتماعية والأخلاقية المنبثقة من مبدأ التمثيل من قبل كافة مكونات الحكم المحلي تأمين موارد مالية ذاتية لوحدات الحكم المحلي إلى جانب الدعم المالي السنوي الحكومي تتناسب وحجم المهام والأنشطة المنقولة و رسم حدود عمل واضحة بين وظائف الأجهزة المركزية ووحدات الحكم المحلي و تأمين مشاركة فاعلة للمرأة في عضوية المجالس المحلية وإدارة الشؤون العامة المحلية وأن تقتصر المهام المنقولة إلى وحدات الحكم المحلي بسلطات وصلاحيات تحقق لها القدرة على اتخاذ القرار في تخطيط وإدارة الشؤون المحلية في المجالات المختلفة

وتحمل مسئولياتها وخضوع وحدات الحكم المحلي في أدائها لمهامها وأنشطتها لرقابة مؤسسية محلية ومجتمعية لضمان حسن تنفيذ القوانين والأنظمة وتطوير مستويات الأداء.

المبادئ التي يقوم عليها عمل أجهزة الحكم المحلي

يجب أن تلتزم وحدات الحكم المحلي في تنفيذ أعمالها وبلوغ أهدافها جملة من المبادئ الناظمة لعملها والتي من أهمها إعمال مبدأ المساواة والمحاسبة والرقابة المجتمعية باتجاه مستويات ومكونات الحكم المحلي و مبدأ الشفافية بما يمكن المواطنين من المعرفة والوصول إلى المعلومات و التفاعل والتواصل البناء مع المجتمعات المحلية من خلال تطوير أشكال وقنوات مستدامة لهذا الغرض واعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي في التنمية وتقديم الخدمات وتشجيع ومكافأة الإبداع والابتكار في كافة المجالات بين وحدات الحكم المحلي .

أهداف الحكم المحلي

ترتبط بالحكم المحلي جملة من الأهداف من أهمها (توسيع وترسيخ الديمقراطية كنظام حياة من خلال تمكين المجتمعات المحلية من إدارة وتسيير شئونها بنفسها - التسريع بالتنمية المحلية في الحضر والريف ، والتخفيف من الفقر - التحسين المضطرد لمعيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم في كافة المجالات والإسهام من خلال ما تنفذه وحدات الحكم المحلي من عمليات وخطط تنموية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة - تقريب الإدارة والخدمة من المواطنين - تقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وتحسين نوعية وجودة هذه الخدمات - خلق روح التنافس الايجابي بين وحدات الحكم المحلي - تحقيق الاستقرار للسكان في مناطقهم والحد من الهجرة الداخلية - تحقيق الوئام والسلام الاجتماعي)

وثيقة مخرجات الحوار تؤسس لحكم محلي (الفيدرالية) المنشودة في اليمن.

كل الدراسات حول اللامركزية (الفيدرالية) وصلت الى شبة إجماع بأن الحكم المحلي بتعريفاته المختلفة سوى اللامركزية أو الفيدرالية بالمعنى الواسع والسياسي للحكم المحلي يلعب دوراً رئيسياً ومحور لتأسيس وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على سيادة القانون والتعامل مع المواطنين على قدر من المساواة في الحقوق والواجبات الدستورية والقانونية وتؤسس لشراكة حقيقية في السلطة

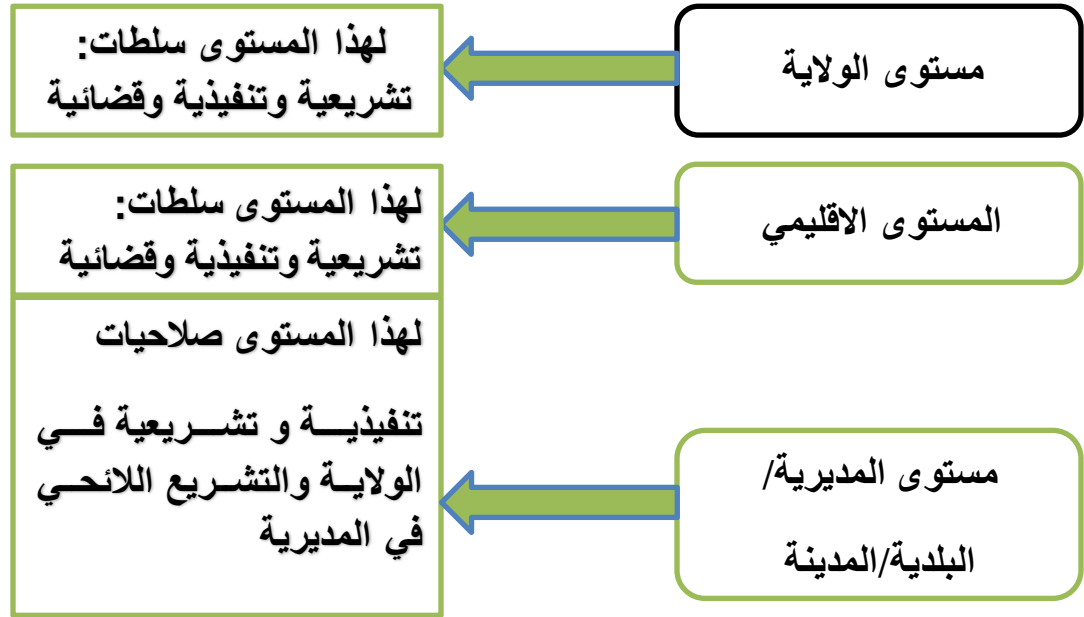
والثروة وتحصن المجتمعات ضد الدكتاتورية بأنواعها وأساليبها المختلفة، فالدولة الفيدرالية (الإتحادية) وفقاً لتجاربها المتعددة ونماذجها القائمة حالياً على مستوى العالم تجعل من الصعب ظهور حاكم مستبد أو دكتاتور كونها تقوم بتقسيم الصلاحيات والإختصاصات بين المركز والوحدات المحلية وتضع الرئيس الإتحادي ورئيس الحكومة الإتحادية تحت رقابة البرلمان الإتحادي وفي مواجهة حكومات الأقاليم وبرلمان الأقاليم.

تلك المؤسسات الدستورية بالإضافة الى المحكمة الدستورية العليا لا تتيح للرئيس أو رئيس الحكومة الإتحادية أو اي سلطة أخرى تجاوز صلاحياتها المحددة بالدستور، وتعزز بقاء الدولة الإتحادية وكياناتها المختلفة وتنجز أهدافها وصلاحياتها المختلفة من خلال احترام المجتمع للدستور وسيادة القانون وانتشار ثقافة التسامح والتكيف المجتمعي والمشاركة المجتمعية و التحديد الواضح في الدستور للمهام والسلطات والصلاحيات بين الدولة الاتحادية والاقاليم ومكوناتها وتطوير الهياكل المؤسسية المركزية والمحلية. مع تعزيز التنسيق والشراكة بين سلطات الأقاليم والمجتمعات المحلية و التقاسم العادل والمنصف والشفاف للموارد المالية بين المركز والاقاليم وفق معايير علمية وأهمية وجود محكمة دستورية عليا أمر هام حتى في أعرق الدول الاتحادية في العالم و أحد أهم الضمانات المتفق عليها لحفظ كيان الدولة في معظم الدول الاتحادية انشاء **المحكمة الدستورية العليا** تكفل هذه المحكمة استقرار وديمومة النظام الاتحادي وتمنع اعتداء السطات الاتحادية في المركز على اختصاصات الأقاليم او العكس وهذا ما تضمنه مشروع دستور اليمن الاتحادي و**المحكمة الدستورية العليا** ليست جهازاً بيد الحكومة الاتحادية تستخدمه لتقوية و توسيع سلطاتها واختصاصاتها تعتبر هيئة دستورية محايدة و مستقلة عن الدولة الاتحادية في المركز والأقاليم و تشكل أحد أهم ضمانات تطبيق الدستور الاتحادي والمحافظة على وحدة الدولة الاتحادية وما تقررره هذه المحكمة غير قابل للطعن و الاستئناف والمحكمة الدستورية العليا تشكل أحد أهم ضمانات تطبيق الدستور الاتحادي والتشريعات الوطنية.

أبرز ما تضمنته وثيقة مخرجات الحوار الوطني كمحددات وضمانات للحكم المحلي المنشود في اليمن.

تتطابق تقريباً الضمانات والمحددات التي وردت في وثيقة الحوار الوطني حول الحكم المحلي (اللامركزية) مع المعايير الدولية للحكم الرشيد المستند على الحكم المحلي (اللامركزية) كخيار سياسي تنموي متكامل يتم من خلاله إيجاد عدالة وشراكة في السلطة والثروة وتجسيد موجّهات وضمانات متكاملة ستؤدي إلى إستقرار مستقبلي للدولة ويمكننا إيضاح تلك الضمانات والمحددات كمايلي:-

مستويات الحكم وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومشروع الدستور



- سلطات وإختصاصات حكومة الإقليم

السلطات التشريعية للأقاليم تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس ومجلس نواب الإقليم هو السلطة التشريعية للإقليم ويتكون من عدد من الأعضاء لا يزيدون عن 80 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام وفقا لنظام القائمة النسبية وبما يضمن التمثيل العادل للولايات و مدة مجلس نواب الإقليم اربع سنوات شمسية و لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس نواب الإقليم واي عضوية في أي سلطة من السلطات الاتحادية والأقاليم او الولايات او المديریات.

إختصاصات مجلس نواب الإقليم

إقرار مشروع دستور الإقليم أو تعديلة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، على أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي واقتراح ومناقشة وإقرار مشاريع القوانين التي تدخل في اختصاص الإقليم و في المجالات المفوض بها بموجب قانون اتحادي و مشاريع القوانين إقرار الموازنة العامة للإقليم و مناقشة وإقرار الحساب الختامي للإقليم للسنة السابقة مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ومناقشة وإقرار الموافقة على اتفاقيات التعاون والاستثمار التي يعقدها الإقليم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن تكون منسجمة مع السياسة الخارجية الاتحادية ولا تؤثر في اختصاصات السلطة الاتحادية أو الدين العام للدولة الاتحادية و الرقابة على السلطة التنفيذية في الإقليم (حكومة الإقليم) و الموافقة على تعيين القيادات العليا في المؤسسات المدنية والهيئات المستقلة والشرطة في الإقليم.

السلطة التنفيذية للإقليم (حكومة الإقليم) تتألف السلطة التنفيذية للإقليم من حاكم الإقليم و الحكومة حاكم الإقليم هو المسئول التنفيذي الأول في الإقليم و يرأس حاكم الإقليم حكومة الإقليم، ويتم انتخابه من مجلس نواب الإقليم بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس حيث يتقدم حاكم الإقليم المنتخب بقائمة مرشحيها لحكومة الإقليم إلى مجلس نواب الإقليم للحصول على الثقة.

اختصاصات حاكم الإقليم

تعيين كبار موظفي الإقليم من المدنيين والشرطة و اصدار القوانين والقرارات واللوائح و ابرام الاتفاقيات والمصادقة على اتفاقيات التعاون والاستثمار التي وافق عليها مجلس نواب الإقليم.

اختصاصات السلطة التنفيذية للإقليم (حكومة الإقليم)

وضع السياسة العامة للإقليم وتنفيذها واقتراح مشاريع القوانين واللوائح و تقديم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مجلس نواب الإقليم و مشروع الموازنة العامة للإقليم للسنة المالية التالية إلى مجلس نواب و عرض الحساب السنوي الختامي للسنة المالية السابقة إلى مجلس نواب الإقليم.

سحب الثقة من حاكم الإقليم وحكومة الاقليم

يجوز سحب الثقة من أحد أعضاء الحكومة أو الحكومة كاملة بأغلبية أعضاء مجلس نواب الإقليم وعند سحب الثقة من الحكومة يقوم حاكم الإقليم بتشكيل حكومة جديدة ويطلب منحها الثقة من المجلس ولمجلس نواب الإقليم سلطة سحب الثقة من حاكم الإقليم بأغلبية الثلثين، ويجب ان يتضمن قرار سحب الثقة انتخاب حاكم جديد للإقليم.

السلطة القضائية في الأقاليم : (مجالس القضاء في الأقاليم)

حدد مشروع الدستور ان ينظم قانون السلطة القضائية اعمال مجالس القضاء في الأقاليم من حيث تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة ونقلهم وندبهم واعارتهم ومساءلتهم تأديبياً وتقاعدهم وقبول استقالاتهم وكافة شئونهم الوظيفية ومن ابرز اختصاصات هذه المجالس إدارة المحاكم وأجهزة النيابة العامة على مستوى الأقاليم وضع الخطط والسياسات العامة لإصلاح القضاء وتطوير أدائه. وإعداد مشروع موازنة القضاء في الإقليم والإشراف على تنفيذها(محاكم ابتدائية في المديريات.محاكم استئناف في الولايات - محاكم عليا في الأقاليم) واحكام المحاكم العليا في الأقاليم نهائية باستثناء ما تختص به المحكمة الدستورية الاتحادية العليا وفقا للقانون.

الخاتمة:-

في ختام هذه الدراسة المختصرة والمكثفة نستطيع التأكيد أن نظام الدولة الاتحادية المستند على اللامركزية(الحكم المحلي) أصبح النموذج المرين لإدارة الدول حيث يرتكز مبداء الأقتسام للسلطات والمسئوليات والتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات (حكومة الولاية – المقاطعة – الأقليم).

وزادت أهمية ذلك النظام لأرتباطة الوثيق بالديمقراطية حيث كافة مكونات النظام الإتحادي تستمد سلطاتها من دستور لا يمكن تعديلة أحادياً أو عشوائياً ، كذلك تستند تلك المسئوليات شرعيتها من عملية التوافق حولها من خلال الإنتخابات ، وكذلك ترسخت أهمية النظام الإتحادي كونه لا يقدم نموذج واحد لتنظيم الحكومي المستهدف لإدارة الدولة من خلاله ولكنة ترك لكل دولة أن تختار نظامها الإتحادي بما يساعدها على حل نزاعاتها وترسيخ وحدتها السياسية والوطنية.

لذلك نؤكد هذه الدراسة القصيرة الى أن الحكم المحلي المنشود هو ما أكدت عليه وثيقة الحوار الوطني المتوافق حولها.

ونؤكد هنا أنه لتطبيق تلك الوثيقة يفترض أن يسبقها مايلي:-

وضع رؤية استراتيجية واضحة لما يجب إنجازه في ضوء مخرجات الحوار الوطني ووثيقة الدستور الاتحادي الجديد و اعداد التشريعات التي تحدد بوضوح المهام والاختصاصات والصلاحيات للأجهزة المحلية المسؤولة عن التنمية المحلية وتوفير واستقطاب الخبرات لتدريب و لبناء قدرات الاجهزة المحلية المعنية بتقديم الخدمات وإدارة الشؤون المحلية وضرورة ضمان موارد مالية خاصة بكل وحدة محلية واعداد موازنات وخطط تنموية مستقلة للوحدات المحلية و تجهيز مباني ومجمعات إدارية ومستلزمات عمل.

واللة ولي التوفيق،،